

## المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية

د/ بروية إلهام  
جامعة بسكرة

### Résumé :

L'objectif de cette étude est d'appliquer la comptabilité pour la responsabilité sociale et de mettre en évidence son rôle dans la transparence et la rationalisation du processus décisionnel de l'institution économique, dans la mesure où la comptabilité de la responsabilité sociale nécessite un modèle comptable fondé sur les valeurs sociales par opposition au système comptable de l'institution, Sur la nature des cotisations sociales de l'institution, ainsi que sur les avantages et coûts qu'elles offrent, qui peuvent être utilisées pour présenter des informations décrivant la responsabilité sociale, qui peuvent être divulguées dans les états financiers au profit des différentes parties impliquées, Approprié.

**Mots-clés:** responsabilité sociale, responsabilité en matière de responsabilité sociale, transparence, prise de décision, institution économique.

### المخلص :

إن الهدف من هذه الدراسة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإبراز دورها في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية، حيث أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطلب نمودجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية على عكس ما كانت عليه في كونها نظاما للمعلومات المحاسبية للمؤسسة، فإن التعرف على طبيعة المساهمات الاجتماعية للمؤسسة وما تقدمه من منافع وتحمله من تكاليف يمكن استخدامها في عرض المعلومات التي تصف المسؤولية الاجتماعية، والتي يمكن الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية لإفادة مختلف الأطراف ذات العلاقة، واتخاذ القرار المناسب.

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الشفافية، اتخاذ القرار، المؤسسة الاقتصادية

## مقدمة:

نظرا للتطور الهائل في الحياة الاقتصادية بشكل عام ونتيجة لهذه التطورات ظهرت العديد من الأفكار المحاسبية باعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية وغير منفصل عنها ويتكيف معها باستمرار لمواجهة التغيرات التي تحدث بين الحين والآخر، وتعتبر المحاسبة الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ، وتمثل خروجاً عن الأدوار التقليدية للمحاسبة والمتمثلة في تحقيق الأرباح ( المدخل الاقتصادي)، إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية على عكس ما كانت عليه في كونها نظاماً للمعلومات المحاسبية للمؤسسة، حيث أن المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي تساهم في بقاء واستمرار المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك بدمجها للمعايير والقيم الأخلاقية في الممارسة الاقتصادية لمختلف الأنشطة والوظائف أي التزامها بالتصرف أخلاقياً لعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالح البيئية، فنجاح أي مؤسسة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحقّقه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحقّقه كذلك على المستوى الاجتماعي بالإضافة إلى ما تحقّقه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.، وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

I-الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

II- دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

I-الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.

I-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية: هناك عدة تعريف نذكر منها:

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على

تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.<sup>1</sup>

وتعرف على أنها "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها."<sup>2</sup> يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "تستند إلى اعتبارات أخلاقية تركز على الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى آخذة في الاعتبار مبادرات المؤسسات الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع."<sup>3</sup>

## 1-2- أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا للمؤسسة وأهمها مايلي:<sup>4</sup>

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال باعتبار أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع .
- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

ومن أهم انعكاسات فوائد المسؤولية الاجتماعية خارج المؤسسات هو جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، تحسين ممارسات إدارة المخاطر، تعزيز سمعة المؤسسة وزيادة ثقة المواطنين بالمؤسسة.

أما فوائد المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات هي تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية تعزيز ولاء الموظفين ورفع

روحهم المعنوية، تحسين سلامة وصحة العاملين، التأثير الإيجابي على قدرة المؤسسة في توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم

وتحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد.

### 1-3- فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:<sup>5</sup>

-تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل؛

-تحسين الأداء البيئي وتقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية؛

-تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها؛

-خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب؛

-تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية والمبيعات وولاء العملاء؛

-زيادة الإنتاجية والجودة والفعالية والكفاءة الإنتاجية؛

- تخفيض الرقابة التنظيمية.

### 1-4- معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:<sup>6</sup>

• **معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة :** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وإنتماء العاملين كالإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبتهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

• **معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة :** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة .

• **معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع :** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات

التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

• **معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين..

1-5- **مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** تركز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على تسع مبادئ رئيسية نلخصها في الآتي:<sup>7</sup>

• **المبدأ الأول الحماية و إعادة الإصلاح البيئي:** يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

• **المبدأ الثاني القيم والأخلاقيات:** تعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة.

• **المبدأ الثالث المسائلة والمحاسبة:** يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

• **المبدأ الرابع تقوية وتعزيز السلطات:** العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

• **المبدأ الخامس الأداء المالي والنتائج:** تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستدامة هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

• **المبدأ السادس مواصفات موقع العمل:** أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لتزقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

•المبدأ السابع العلاقات التعاونية: أن تنتم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة المسؤولية الاجتماعية لهؤلاء الشركاء.

•المبدأ الثامن المنتجات ذات الجودة والخدمات: تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة للخدمات بما في ذلك الالتزام الشديد برضاء وسلامة الزبائن.

•المبدأ التاسع الارتباط المجتمعي: تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع.

تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

II- دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الشفافية وترشيد اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

II- 1- مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

II- 1- 1- تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع"<sup>8</sup>.

كما تعرف بأن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساسا طبيعية اجتماعية واقتصادية"<sup>9</sup>.

محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي "تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تشمل علم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية"<sup>10</sup>.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها "عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومة بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها."<sup>11</sup>

كما أنه "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآراء التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات"<sup>12</sup>.

## II-1-2- أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: تهدف إلى تحقيق ما يلي:<sup>13</sup>

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها أثار اجتماعية (اثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد ) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من اجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي .

## II-1-3-مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

أما عن مزايا تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما يلي:<sup>14</sup>

1- يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين مهمتين:

أ- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

ب- توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، بما يتمشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحتة الأمم المتحدة عام 1993 م.

3- كذلك قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

#### II - 1-4- أسباب زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية منها:<sup>15</sup>

1- الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على ثروات طبيعية وتلويث البيئة والإضرار بالصحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.

2- الضغوط التي تتعرض لها المشروعات الاقتصادية، من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلات البيئة بحيث تتحمل هذه المشروعات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.

3- عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل مشكلات البيئة التي لوثتها شركات الأعمال وتحمل المجتمع كثيراً من تبعاتها.

4- مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحرص كثير من دول العالم على تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.

5- التغيرات القيمية في المجتمعات الإنسانية والنظرة الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد توازن بين مصالح المؤسسات ومصالح المجتمع بفئاته المتعددة.

#### II - 1-4- مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها :



أ. **مجال الموارد البشرية العاملة:** تشمل الموارد البشرية العاملة جميع العاملين في الوحدة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم ومواقعهم في الهيكل التنظيمي، والمسؤولين عن أداء المهام والواجبات المؤدية إلى تحقيق أهداف الوحدة، ومن بين الأنشطة ضمن هذا المجال:<sup>16</sup>

- تقديم المساعدات المالية ومنح المكافآت ذات الطابع الاجتماعي للموارد البشرية العاملة.
- توظيف الموارد البشرية المفروضة على الوحدة لأسباب سياسية أو اجتماعية.
- تأمين مستلزمات الصحة والسلامة المهنية للموارد البشرية العاملة من مخاطر العمل.
- الأنشطة الاجتماعية الأخرى كالطعام والنقل والسكن وغير ذلك.

ب. **مجال التفاعل مع المجتمع المحلي:** إن الهدف من القيام بالأنشطة الاجتماعية في هذا المجال هو تحقيق رفاهية المجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، بما يؤدي إلى خلق انطباع جيد عن الوحدة لدى المجتمع المحيط بها، وبالتالي تصبح الوحدة مقبولة ومرغوبة من قبل المجتمع، وتتجسد الأنشطة الاجتماعية الخاصة بهذا المجال في:

- تدريب أفراد المجتمع المحلي داخل الوحدة.
- المساعدات المالية المقدمة لأطراف عديدة في المجتمع، فضلاً عن التبرعات للمؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها.
- المساهمة في خدمات الإسكان والتعمير.
- المساهمة في النقل العام للتخفيف من مشاكل النقل في المدن.

ج - **مجال حماية البيئة والمحافظة عليها:** إن القيام بالأنشطة الاجتماعية في مجال المحافظة على البيئة من الآثار الناجمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية ليس ترفاً كما يدعي البعض، وإنما هو استثمار له عائد كبير ينعكس على التنمية الاقتصادية وصحة الإنسان ورفاهيته، وإن الوحدات التي تهمل التزامها الاجتماعي تجاه البيئة قد تتعرض إلى انهيار نشاطها الاقتصادي بسبب الآثار السلبية المتولدة عن نشاطها الاقتصادي على البيئة، مما يجعل البيئة أقل صلاحية وأكثر إضراراً بالنسبة للإنسان.

لذا فإنّ الالتزام الاجتماعي في هذا المجال يتبلور من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى منع أو تخفيض التلوث وجميع صورته، منها:

- توفير المعدات اللازمة للحماية من التلوث وعدم السماح بتجاوز النسبة المسموح بها.

- استصلاح وزراعة الأراضي المحيطة بالوحدة.
- الدراسات والبحوث الخاصة بتخفيض التلوث.
- تركيب أجهزة معالجة المياه الثقيلة والتخلص من بعض الرواسب في المياه.
- د. مجال حماية المستهلكين للمنتج النهائي : الأنشطة ضمن هذا المجال هي:
  - مراقبة جودة المنتجات.
  - الدعاية والإعلان عن المنتج بين مدة وأخرى.
  - العناية بالتغليف والتعريف بالمنتج من خلال وضع العلامة اللازمة عليه.
  - إعطاء الضمانات للمستهلكين بخصوص استخدام المنتج خلال المدة المحددة سواء كان عن طريق استبداله أو تصليحه.
  - البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير المنتج بالشكل الذي يمكن من تلبية حاجات المستهلكين والتقليل من شكاواهم وتذمرهم.
  - إعلام المستهلكين في الوقت المناسب بأية تغيرات متوقعة في كميات وأسعار المنتجات المقدمة.

## II -2- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

### II -2-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تم تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه " الطريقة التي بموجبها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية " <sup>17</sup>.

### II -2-2- أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية:

حظيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية تشجيعاً من المنظمات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي ، لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات . وهناك طريقتان للإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية وهما <sup>18</sup>:

**1- طريقة الفصل أو الاستقلالية :** وفقا لهذه الطريقة فإن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعتبر فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، وتقوم هذه الطريقة على

الفصل بين التقارير المالية ، والتقارير المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، ويمكن تبويب الصور التي تمثل هذه الطريقة في الآتي:

أ- **التقارير الوصفية:** ويمتاز هذا النوع من التقارير بالبساطة وسهولة الإعداد ، حيث يتضمن سردًا وصفياً للأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية ، ويعاب عليه أنه لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.

ب- **التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع :** ويرى رواد هذه الطريقة ضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري ، وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية مما يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف

التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الوحدة لمسئولياتها تجاه المجتمع ، وتتميز هذه التقارير بإمكانية تحديد إجمالي تكلفة الآثار المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك إمكانية إجراء مقارنات بين الوحدات التي تعمل في نفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.

ج - **التقارير التي تفصح عن التكاليف المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية فقط :** وتعتبر هذه المجموعة من التقارير أكثر

تحليلاً من سابقتها للأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية ، وتتميز بأنها توفر صورة كاملة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك تحديد صافي الفائض والعجز لهذه البنود نتيجة المقارنة بين مجموع تكاليف تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها الوحدة للمجتمع نتيجة أنشطتها.

2- **طريقة الدمج:** وفقا لهذه الطريقة تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتدادا لمجال المحاسبة المالية، وتتطلب هذه الطريقة تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها . وتقوم هذه الطريقة بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية في تقرير واحد، بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر بهذه البنود جزءا من المعلومات المالية.

II- 2-3- **أساليب أخرى للإفصاح الاجتماعي :** ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي<sup>19</sup>:

- إعداد كشف الأثر الاجتماعي الذي يقابل فيه المنافع الاجتماعية لتكاليف الاجتماعية للتوصل إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المؤسسة؛  
-إعداد حساب تسوية المبادلات والمعاملات الاجتماعية؛  
-إعداد حساب الأرباح والخسائر المالي والاجتماعي، وهو عبارة عن حساب أرح وخسائر معدل بنتائج الأداء الاجتماعي؛

-إعداد قائمة المركز المالي الاجتماعي للوحدة توضح الموجودات والمطلوبات الخاصة لنشأطين الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يتضح لنا أن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه الإفصاح المحاسبي، حيث لا يوجد أسلوب موحد لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية مع مراعاة معايير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

**II - 3- أسس قياس التكاليف الاجتماعية:** هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس التكلفة الاجتماعية، حيث تعتبرها الأولى مبالغ تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف بعدم حصول المؤسسة على أي عائد اقتصادي أو منفعة مباشرة مقابلها، ولتالي تتحمل المنشأة مثل هذه التكاليف إما اختيار أو إجبار وفقا للقوانين التي تفرضها الحكومة، أما وجهة النظر الاقتصادية فتعتبر أن التكلفة الاجتماعية عبارة عن ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي: تلوث البيئة، الضجيج، قطع الأشجار... الخ.

ومن وجهة نظر لا يمكن الأخذ بوجهة النظر المحاسبية فقط لأننا بذلك نكون قد أهملنا الأضرار التي يتحملها المجتمع، كما لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر الاقتصادية فقط فنكون قد أهملنا ما تتحمله المؤسسة من تكلفة مساهمة منه في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية، وبالتالي يجب الأخذ بوجهتي النظر لمفهوم الواسع.

فالأخذ بوجهة نظر الوحدة أو المحاسب للتكاليف الاجتماعية يتيح أساس قياس سهل التطبيق ويتفق إلى حد ما مع الفكر المحاسبي، اعتبار أن التكلفة تمثل تضحية مقابل عائد وبالتالي فإن هذه التكلفة هي التي يتم إثباتها في الدفاتر في تاريخ دفعها، لكن الرقم المستخرج بهذه الطريقة لا يعبر بصدق عن التكلفة الاجتماعية فهو لا يتضمن الأضرار التي تلحقها الوحدة للمجتمع والتي تنتج بسبب ممارسة الوحدة لأنشطتها المختلفة مثل التلوث والضوضاء وغيرها إذ أنها لا تمثل تكلفة.

أما الأخذ بوجهة نظر المجتمع للتكاليف الاجتماعية وقياس التكاليف وفقا لذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى تجاهل ماتدفعه المؤسسة فعلا للتكاليف الاجتماعية، والاهتمام ينصب فقط على الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة مزولة المؤسسة لنشاطها، أي أن التكاليف التي تتحملها المؤسسة بسبب التعيين الإجباري أو التدخل في سياستها التسعيرية لمنتجاتها وغيرها من التكاليف، لا يتم قياسها إذا ما تم اعتماد وجهة نظر المجتمع في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية.

وتشمل التكاليف الاجتماعية على ما يلي<sup>20</sup>:

-المبالغ التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية ( يمثل مبالغ نقدية يسهل قياسها)؛  
-المبالغ التي تتحملها المؤسسة لاختيار ولا تتعلق بنشاطها الاقتصادي، وتشمل قياس تكلفة الأصول التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاجتماعية ( إقامة محطات استراحة للعمال وغيرها)، وتقاس تكلفة هذه الأصول لتكلفة التاريخية ويتم حساب قسط الاهتلاك المتعلق ا فيكل سنة مالية؛

-الأضرار التي يتحملها المجتمع حيث هناك صعوبة في قياسها وذلك لصعوبة خضوع مثل هذه الأضرار للقياس الكمي وكيفية ترجمته إلى قيم نقدية، لذلك يتم اللجوء إلى عدة طرق غير مباشرة للتعبير عن الأضرار نقد من بينها أسلوب قياس تكلفة منع حدوث الأضرار الاجتماعية، الذي يقوم على أنه كلما قامت المؤسسة لإنفاق على منع حدوث التلوث مثلا انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع من هذا التلوث، وبالتالي فان تكاليف المجتمع هي الأقرب إلى تحديد التكاليف الاجتماعية ( قيمة الأضرار)، إضافة إلى أسلوب تكاليف التصحيح التي تقوم المؤسسة انفاقها لغرض إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا أو لإنشاء مورد جديد ليحل مكان المورد الاجتماعي لأنشطة الاقتصادية للمؤسسة مثل تطهير مكان من التلوث الذي أحدثته المؤسسة.

**II - 4- الاعتراف لتكاليف الاجتماعية:** يجب الاعتراف لتكاليف الاجتماعية في الفترة التي تحدث فيها، ثم استيفاء معايير الاعتراف بها كأصل من الأصول وإطفائها في قائمة الدخل على مدى الفترة الحالية والفترات المستقبلية المناسبة<sup>21</sup>.

**II - 5- أسس قياس المنافع الاجتماعية:** هناك صعوبة في قياس المنافع الاجتماعية، وهي تمثل عقبة في بناء أي نموذج مقترح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وتعود صعوبة القياس إلى العوامل التالية<sup>22</sup>:

- فوائد المنافع الاجتماعية يتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسسة ينشأ عنها منافع اجتماعية للمجتمع وليس للمؤسسة، كما يصعب قياس مثل هذه المنافع نقداً؛  
- صعوبة تقدير قيمة نقدية لهذه المنافع والتحقق منها وتحديدتها ولا تنفق مع سياسة الحيلة والحذر التي تتبعها المحاسبة؛  
- أن للعائد الاجتماعي الذي يمثل المنفعة التي تعود على المجتمع عدة فوائد توفير فرص عمل، توفير سلع وخدمات لجميع أفراد المجتمع،... الخ؛  
- الدخل الاجتماعي: ويمثل صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة معبراً عنه لفرق بين الربح المحاسبي والإسهام الاجتماعي للمؤسسة والذي يمثل في الفرق بين التكاليف والمنافع الاجتماعية؛

- الأطراف الاجتماعية المفيدة: وهي تلك الأطراف التي ترتبط بعلاقة اجتماعية وتقع على الإدارة المسؤولية اتجاهها، وتستخدم كمخرجات المؤسسات التي تعمل ضمن المجتمع وتتأثر بمخلفاتها (المستثمرين، المستهلكين، العمال... الخ)، فالمحاسبة المالية تم فقط بحقوق الملاك والتغيرات التي تطرأ عليها، في حين أن المحاسبة الاجتماعية تتوسع في تحديد الأطراف التي تم ا وذلك من أجل تحقيق أهدافها؛  
- صافي الأصل الاجتماعي: ويستخدم في أي مؤسسة لقياس إجمالي المساهمة في رفاهية المجتمع لا يستخدم هذا المفهوم في المحاسبة المالية لرغم من أهميته في مجال اتخاذ القرارات.

## II - 6- دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الشفافية.

يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ توفير بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والتصرفات القائمة يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم، في حين يشير الإفصاح إلى العملية المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات في التوقيت المناسب وجعلها واضحة وظاهرة وتتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات التي تشمل الملائمة والمصدقية والقابلية للفهم والمقارنة. ويكمن دور الإفصاح المحاسبي في هذا المبدأ بتوفير معلومات اجتماعية مشتملة على خصائصها، وهذا ما يضمن فعلاً تحقيق الشفافية في المعلومات المفصّل عنها<sup>23</sup>.

تنهض المؤسسات بمسؤوليات أخرى إضافة إلى تحقيق الإنتاج الأعلى بالتكاليف الأقل وبالنوعية الأفضل ومن هذه المسؤوليات تحقيق أهداف اجتماعية قد تكون مباشرة أو

غير مباشرة يقتضي تحقيقها وضع الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة برسم طريق واضح ودقيق في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها من خلال نظام رقابة يكشف الانحرافات والصعوبات والعراقيل التي واجهتها والسبل اللازمة لمعالجتها في الوقت المناسب ويمكن للمؤسسة تحقيق ذلك من خلال تدقيق جانب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومن بين الانشغالات والاهتمامات الاجتماعية على سبيل المثال وليس الحصر: توفير مناصب الشغل والتنمية البشرية، احترام حقوق الإنسان، الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، المساهمة في البرامج الصحية.<sup>24</sup>

### خاتمة:

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول أن للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وبالتالي توفيرها للأطراف أصحاب المصلحة، للوضعية الاجتماعية من أجل إصدار حولها قرار الذي يعتمد في صحة وسلامة المعلومات .

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

- ضرورة توعية إدارات المؤسسات بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وإصدار التشريعات الضرورية اللازمة لتطبيقها وحث المؤسسات على إنشاء نظم محاسبية تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية، وتعزيزها بالإطارات المؤهلة بموضوع المحاسبة البيئية وتدريب العاملين الحاليين على هذا النوع من المحاسبة، وتحديد المستويات الآمنة لضمان حماية مجالات البيئة المختلفة، ومراعاة الاعتبارات البيئية في مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من الصعوبات المتوقعة للتلوث.

- ضرورة قيام المؤسسات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداء من المؤسسة نفسها وانتهاء بالمستثمر والمواطن، يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية اتجاه المؤسسات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء المؤسسات الاجتماعي، يجب تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعية الشركات بمفهوم تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يحقق فوائد عديدة للمجتمع،

كالمحافظة على البيئة، زيادة ولاء العاملين، وللمؤسسة أيضا من خلال خلق علاقات جيدة مع المساهمين، الزبائن والعمال، هذا ما يؤدي إلى تحسين وتطوير صورة المؤسسة أمام المجتمع، مما يزيد من سمعتها الحسنة؛

-تبنى برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات يؤدي إلى تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد، من خلال زيادة دورها الاجتماعي ودعمها للأنشطة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تعتبر بمثابة استثمار مستقبلي هذه المؤسسات.

- ضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان بتطوير إرشادات ومعايير تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية

- ضرورة زيادة اهتمام الجهات الأكاديمية من جامعات ومعاهد عليا بجانب المسؤولية الاجتماعية والعمل على تطوير برامج ومقررات التعليم الجامعي بإضافة مقرر جديد يتناول "المسؤولية الاجتماعية" وبيان كيفية الإفصاح عنها.

- ضعف النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة لإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

#### الهوامش:

- <sup>1</sup> -بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14- 15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص3.
- <sup>2</sup> - مرسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص2
- <sup>3</sup> - Stephen, Robbins, **Management : Concept and Applicatin**, Prentice- Hall, Inc, U.S.A,1999, p :147.
- <sup>4</sup> - الطاهر خامرة، المسؤولية البنئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص8
- <sup>5</sup> - نجم عبود، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص196.
- <sup>6</sup> - محمد فلاق وقدور بناقلا، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي، موبليس، نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص10.
- <sup>7</sup> - عريوة محاد، دور الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية



- العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 55.
- 8 - سلامة، نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1999، ص 17.
- 9 - الفضل مؤيد، وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002، ص 164.
- 10 - حسين هادي عزيزة وماهر جي علي، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لقوائم المالية في قرارات مستخدمى هذه القوائم (دراسة تطبيقية واستطلاعية)، مجلة فري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد السادس والعشرون، بغداد، 2010، ص ص 159، 160.
- 11 - مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص 164.
- 12 - محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 416.
- 13 Toms, "Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 34, 2002.
- 14 - مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص 424.
- 15 - المرجع نفسه، ص 420.
- 16 - المشهداني، سناء احمد ياسين، الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية في التقارير المالية في ظل القاعدة المحاسبية العراقية رقم : ( 6 ) دراسة نظرية وتطبيقية في شركة مصافي الوسط، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص ص 22-24.
- 17 - طارق عبد العال حماد، " التقارير المالية "، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2000، ص 24.
- 18 - عبد المجيد محمود، " الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة: نموذج مقترح "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 42، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 352.
- 19 - علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية اطار فكري تحليلي وتطبيقي، ط1، مطبعة أفاق، غزة، فلسطين، ص 283، 284.
- 20 - المرجع نفسه، ص 269.
- 21 - المرجع نفسه، ص 285.
- 22 - المرجع نفسه، ص 289.
- 23 - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة والتوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص .